

دور الجباية المحلية في تعزيز استقلال ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة " بلدية تامست ولاية أدرار".

The role of local taxation in strengthening the budgetary independence of local authorities, A case study "The Municipality of Tamest, Adrar Province"

د. محمد كادي¹

¹ جامعة أحمد درايعة أدرار (الجزائر)، kadidroit01@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/12/30

تاريخ القبول: 2025/12/22

تاريخ الإرسال: 2025/08/02

ملخص:

تعتمد الدولة الجزائرية في تسيير المرافق العمومية على الجماعات المحلية والمتمثلة أساسا في هيئات اللامركزية إذ تعمل الحكومة على تعبئة الموارد المالية المتاحة من أجل تمويل المشاريع التنموية على المستوى المحلي، إلا أن تلك الحصص من الموارد المالية ولاسيما الموارد الجبائية لا تكفي لتغطية المصاريف المحلية للبلديات العاجزة منها على مستوى جل ولايات الوطن، ضمن ما يعرف بالإنفاق المركزي الذي يشكل نوعا من التكاليف في تسيير المرافق المحلية وتعطيل التنمية المحلية لسكان البلدية.

نستهدف من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور تنويع الوعاء الضريبي المتعلق بالرسم البترولي في لتنمية المحلية لبعض البلديات العاجزة والمعتمد من طرف السلطة المركزية لاحقا.. اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي كمنهج ثانوي بالإضافة الى المنهج التحليلي والإحصائي كمنهجين رئيسيين، من بين النتائج المتوصل إليها أن توسيع وديمومة الوعاء تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية المحلية، أن الرسم البترولي الموجه للبلديات ظهر أثره في تحقيق الاستقرار المالي للبلديات وتوسيع رقعة المشاريع المحلية.

كلمات مفتاحية: الجباية. المحلية. الميزانية، استقلال، الجماعات المحلية.

تصنيفات JEL : O1، O12، K1

Abstract

The Algerian state relies on local communities, mainly represented by decentralized bodies, to manage public facilities. The government works to mobilize available financial resources to finance development projects at the local level. However, these shares of financial resources, especially tax resources, are not sufficient to cover the local expenses of the municipalities that are unable to pay them at the level of most of the country's states Within what is known as central spending In our study, we relied on the descriptive approach as a secondary method, in addition to the analytical and statistical approaches as the primary methodologies.

to driving the wheel of local development, and that the petroleum tax directed to municipalities has shown its impact in achieving financial stability for municipalities and expanding the scope of local projects.

Keywords: Collection. Local. Budget, Independence, Local Communities.

JEL Classification Codes: O1, O12, K1

¹ المؤلف المرسل: محمد كادي، الايميل: kadidroit01@univ-adrar.edu.dz

المقدمة:

في ظل التزايد المستمر لمسؤوليات الدولة وتنامي حاجات السكان التنموية والاجتماعية، إلى جانب التوسع الإقليمي وتنوع المطالب المحلية، أصبحت السلطة المركزية عاجزة عن الاستجابة الفعالة لتطلعات المواطنين في مختلف المجالات. هذا الواقع دفع العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، إلى تبني إصلاحات هيكلية في البناء الإداري، تهدف إلى تحسين أداء الأجهزة الحكومية وتعزيز فعالية تدخلاتها.

وفي هذا السياق، برزت اللامركزية كخيار استراتيجي لإعادة تنظيم الإدارة العمومية، من خلال منح الجماعات المحلية صلاحيات موسعة في إدارة الشؤون العامة ضمن تقسيم إقليمي متكامل، يضمن التنسيق والتكامل بين السلطة المركزية والمستويات المحلية. حيث الهدف الجوهري لهذا النموذج تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة على المستويين الوطني والمحلي، عبر تحسين توزيع الموارد وتعزيز المشاركة المحلية في اتخاذ القرار.

استناداً لهذه الرؤية أطلقت الجزائر برنامجاً طموحاً لتأهيل الجماعات المحلية، يهدف إلى تحسين جودة الخدمات العمومية وتطوير آليات العمل المحلي لدعم التنمية المستدامة. وتم بالموازاة اعتماد مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي ركزت على توسيع صلاحيات المجالس المنتخبة وتعزيز مسؤولياتها، لا سيما في المجال المالي. ومن أبرز هذه الإصلاحات تلك التي تتعلق بتعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، من خلال تطوير النظام المالي المحلي وتوفير موارد جديدة ذات طبيعة جبائية وغير جبائية، بما يضمن تعزيز التمويل الذاتي وتحسين الأداء العام.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية جوهرية مفادها : ما مدى مساهمة الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر، وما انعكاسات ذلك على تحسين جودة الخدمات العمومية وتحقيق التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة

1. توجد علاقة إيجابية طردية بين تطور الجباية المحلية وتعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.
2. يؤدي الاستقلال المالي للجماعات المحلية إلى تحسين جودة الخدمات العمومية على المستوى المحلي.
3. ضعف التحصيل الجبائي المحلي وتنوعه يشكل عائقاً أمام النهوض بالتنمية محلية مستدامة.

أهداف الدراسة

- تحليل الأطر القانونية والتنظيمية للجباية على المستوى المحلي في الجزائر.
- تقدير مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل مالية الجماعات المحلية.
- دراسة مدى تأثير الاستقلالية المالية على جودة الخدمات والتنمية المحلية.
- اقتراح آليات لتعزيز فعالية وديمومة النظام الجبائي المحلي، وكذا شموليته.

تكتسي هذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية، إذ تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالمالية المحلية واللامركزية، كما تقدم رؤى عملية لصناع القرار حول سبل تحسين أداء الجماعات المحلية وتعزيز استقلاليتها المالية، بما ينعكس إيجاباً على التنمية المحلية.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، بالإضافة إلى المنهج المقارن عند الحاجة لدراسة تجارب دولية مماثلة. كما تم توظيف أدوات كمية ونوعية لتحليل البيانات المتاحة حول الجباية المحلية وأداء الجماعات المحلية محل الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

- الجباية المحلية : مجموع الضرائب والرسوم التي يتم تحصيلها على المستوى المحلي وتوجيهها لتمويل الجماعات المحلية.
- الاستقلالية المالية : قدرة الجماعة المحلية على تمويل وتدعيم نشاطاتها دون الاعتماد الكلي على التحويلات المركزية أساسا واللامركزية بشكل استثنائي.
- الجماعات المحلية : مجموعة من الهياكل إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشمل البلديات والولايات.
- التنمية المحلية : عملية تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية و كذا البيئية على المستوى المحلي، من خلال استغلال الموارد المتاحة وتحقيق التوازن في توزيع الخدمات على ساكنة الجماعات المحلية.

1- ماهية الجماعات المحلية.

تشكل الجماعات المحلية في الجزائر الوحدات الإدارية التي تمثل السلطة المركزية على المستوى المحلي، حيث تهدف الى تحقيق التنمية الشاملة في مختلف القطاعات وإدارة شؤون المجتمع بالتنسيق مع السلطة المركزية، كما تلعب دورا محوريا في تحسين جودة الحياة والخدمات للمواطنين لذا وجب الإشارة الى المقصود بالجماعات المحلية وهيكلها في يلي:

1-1- المركزية الإدارية:

مما لاشك فيه انه لضمان أداء الدولة لمسؤولياتها تجاه مواطنيها والمجتمع الذي تحكمه لابد أن تقوم بإرساء منظومة قانونية ومؤسسية تتضمن إجراءات متنوعة، بهدف تحقيق تنسيق إداري فعال يضم مجموعة من الهيئات ذات الاختصاص والصلاحيات، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات العمومية الموجهة للمجتمع .

هذه الهيئات تستجيب للتطلعات المتجددة والمتنوعة للأفراد، كما تراعى جوانب الاستدامة لحماية المجتمع من مختلف التحديات المستقبلية، ومع ذلك يمثل هذا النهج عبئا ثقيلاً يتطلب خبرة وحكمة وتعاوناً مستداماً بين مختلف الهيئات المركزية والمحلية (بن شعيب، 2012، ص162)..

مفهوم الدولة الحديثة: يتمثل في قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين بسرعة وكفاءة، من خلال تقديم الخدمات العامة لجميع شرائح المجتمع بشكل عادل ومنصف، ولتحقيق هذه الفعالية يُوزع النظام الإداري على مستويين المركزية واللامركزية، مما يساعد الدولة على التقرب من المجتمع أكثر والاستجابة لمتطلباته خاصة في الأماكن النائية والمعزولة. (عودة المعاني، 2010، ص29)

جدير بالإشارة فان المركزية الإدارية تُعرّف أنها تركيز السلطات الإدارية في يد جهة واحدة، مثل رئيس الجمهورية أو الملك أو الوزير الأول، وعادةً ما تكون في العاصمة. تعتمد على تسلسل إداري يتيح لرؤساء الوزارات والبقية من المسؤولين الحكوميين اتخاذ القرارات الإدارية الهامة، إما عبر التركيز الإداري (Concentration administrative) حيث تُحصر القرارات الهامة عند القيادات العليا، أو عبر عدم التركيز الإداري (Déconcentration administrative) أي تُفوض بعض السلطات

والصلاحيات للموظفين المختصين، مع الإبقاء على ارتباطهم بسياسة الوزارة العامة وضمن توجيهات مديريهم (قاسم، 1988، ص14). وبالرغم من مزايا هذا النهج فإنه قد لا يكون كافياً لمواكبة التحولات التي طرأت على الدول الحديثة والمتطلبات الناشئة نتيجة التقدم الاقتصادي والتقني والديمقراطي، لذلك بدأت الدول تتجه نحو نظام اللامركزية الإدارية (بعلي، 2013، ص150). من هذا المنطلق كانت ولا زالت المركزية الإدارية هي الأسلوب الأول لبسط قوة الدولة وفرض سيطرتها.

1-1-1- اللامركزية الإدارية:

تُعرّف بأنها توزيع الوظائف والسلطات بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية أو الإقليمية، حيث تقوم هذه الجهات المحلية بتقديم الخدمات للسكان المحلية بسرعة وكفاءة. يتم ضمان الالتزام بالسياسة الوطنية من خلال الإشراف على تنفيذها. في الديمقراطيات، هذه الهيئات تُدار عن طريق أعضاء منتخبين يمثلون إرادة المواطنين في المناطق المحلية بشكل حصري. تنقسم اللامركزية الإدارية إلى نوعين: (الفيالات، 2010، ص33).

1-تعريف اللامركزية الإدارية: تُعرّف بأنها توزيع الوظائف والسلطات بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية أو الإقليمية، حيث تقوم هذه الجهات المحلية بتقديم الخدمات للسكان المحلية بسرعة وكفاءة. يتم ضمان الالتزام بالسياسة الوطنية من خلال الإشراف على تنفيذها. في الديمقراطيات، هذه الهيئات تُدار عن طريق أعضاء منتخبين يمثلون إرادة المواطنين في المناطق المحلية بشكل حصري. تنقسم اللامركزية الإدارية إلى نوعين (بعلي، 2013، ص155).

في الأنظمة الديمقراطية تتمثل هذه الهيئات في المنتخبين ذات الشخصية المعنوية التي لها صلاحيات الإدارة الذاتية تتولى الاهتمام بموم وانشغالات المواطنين في الصعيد المحلي حصرياً.

2-أشكال اللامركزية الإدارية: تنظيم اللامركزية تُعرّف بأنها توزيع الوظائف والسلطات بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية أو الإقليمية، حيث تقوم هذه الجهات المحلية بتقديم الخدمات للسكان المحلية بسرعة وكفاءة. يتم ضمان الالتزام بالسياسة الوطنية من خلال الإشراف على تنفيذها. في الديمقراطيات، هذه الهيئات تُدار عن طريق أعضاء منتخبين يمثلون إرادة المواطنين في المناطق المحلية بشكل حصري. تنقسم اللامركزية الإدارية إلى نوعين إدارية لديه مجالان، هما: (قاسم، 1988، ص15)

2-1-اللامركزية الإقليمية: توزيع وظائف الإدارة العامة استناداً إلى منطقة جغرافية محددة لتلبية احتياجات السكان في أقاليم معينة.

2-2-اللامركزية المرفقية (المصلحية): تأسيس عبر هيئات مستقلة مادياً وإدارياً لتقديم خدمات مباشرة للمجتمع بهدف تحقيق المصلحة العامة بكفاءة أكبر ولنجاح نموذج اللامركزية يجب أن تتوفر ثلاثة أركان أساسية :

3-أركان اللامركزية الإدارية:

3-1- وجود مصالح محلية محددة: حيث تلبى اللامركزية الاحتياجات المتميزة للسكان، سواء كانت مادية مثل النقل والمياه، أو معنوية كالأمن والتعليم وكذا الصحة.

3-2- استقلال الهيئات اللامركزية عن السلطة المركزية: يتحقق هذا عبر انتخاب أعضاء الهيئات المحلية بما يكفل تمثيل الإرادة العامة للإقليم، مع إمكانية اختيار بعض الأعضاء عن طريق التعيين لضمان تحقيق نوع من التوازن، إلا أن نظام الانتخاب لا يقتضي بالضرورة أن يكون جميع أعضاء الهيئات الإقليمية منتخبين، فقد يتم اختيار البعض منهم عن طريق التعيين.

3-3- الرقابة الإدارية: أنه وبالرغم من استقلال الهيئات المحلية، فإن الدولة تحتفظ بحق الإشراف والرقابة لضمان توافق عمل تلك الهيئات مع السياسات الوطنية، ويُسمى هذا الأمر بالوصاية الإدارية من منظور الدولة الحديثة، تعتبر اللامركزية الإدارية وسيلة حيوية لتعزيز التنمية المستدامة والاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين المتزايدة والمتنوعة. (قاسم، 1988، ص17).

2- دراسة وتحليل واقع الموارد الجبائية كمصدر تمويل رئيسي للجماعات المحلية

مما لاشك فيه فإن المواد الجبائية تشكل مصدرا مباشرا في تدعيم خزانة الجماعات المحلية وبالتالي فهي تؤثر على الموازنة المتعلقة بالتنمية المحلية إيجابا وسلبا لذا وجب التعمق في دراستها ومحاولة دراسة الجدوى من خلال عمل إحصائي على بلدية تامست ولاية أدرار كعينة من خلال سنة 2022 الى سنة 2024 مع الإشارة الى التدابير التي حملها بقانون المالية لسنة 2020 والإشارة الى التعديلات التي جاء بها القانون. من خلال تسليط الضوء على مضمون الاستقلالية المالية للجماعات المحلية (أولا) ثم يليه تحليل وتقييم إيرادات الجماعات المحلية بلدية أدرار كعينة الدراسة (ثانيا).

2-1- مضمون الاستقلالية المالية للجماعات المحلية:

تشكل ميزانية الجماعات المحلية أحد الموضوعات الأساسية في مناقشة مفهوم الاستقلالية المالية، حيث يلعب الجانب المالي دورًا مركزيًا في صياغة السياسات العمومية وتنفيذها وبناءا عليه يتم تمويل المرافق لإنجاز المشاريع التنموية، وتحويل البرامج السياسية للمجالس المنتخبة إلى واقع ملموس (بعلي، 2013، ص81).

1-تعريف ميزانية البلدية: وفق نص المادة 149 يتم تعريف ميزانية البلدية بوصفها "جدول التقديرات الخاصة بإيراداتها ونفقاتها السنوية، وتشكل أداة بالإذن والإدارة تهدف إلى ضمان حسن سير المصالح العمومية"، ويحدد شكل وموضوع الميزانية عن طريق التنظيم.

أما في قانون 21/90 فقد عرفها المشرع بأنها "وثيقة تتضمن تقديرات الإيرادات والنفقات المتعلقة بالتسيير والاستثمار، وتشمل تجهيزات عامة ونفقات رأسمالية يتطلب الترخيص بها".

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بعض عناصر ميزانية البلدية، نجملها فيما يلي:

أ-جدول تقديري: يتضمن أرقامًا تقريبية للنفقات والإيرادات، وهي قابلة للتعديل خلال السنة المالية بناءً على الأحداث المستجدة.

ب-أمر بالإذن والإدارة: ويعني تنفيذ الميزانية يتطلب كشرط أساسي مصادقة المجلس الشعبي البلدي والجهات الوصية لئتم اعتمادها رسميًا ومباشرة العمل بها.

ج-تحديد شكلها وموضوعها عن طرق التنظيم: يتم تحديد هيكلية الميزانية وفق القواعد الهيكلية والتنظيمية مثل المرسوم 315/12 الذي يحدد مدونة الإيرادات والنفقات الخاصة بالميزانية البلدية.

2- أنواع الميزانية البلدية: تتخذ الميزانية البلدية ثلاثة أشكالاً تتمثل في الميزانية الأولية والميزانية الإضافية والحساب الإداري وهي كما يلي:

1-2-الميزانية الأولية: ويقصد بها الميزانية الافتتاحية للسنة المالية الجديدة وتعتبر الوثيقة الأساسية ، أي هي عبارة شرح تفصيلي دقيق لكافة العمليات المالية المقررة خلال السنة الحالية، والتي تدرج فيها جميع النفقات والإيرادات السنوية المقدرة خلال سنة مالية واحدة، حيث يؤخذ بعين الاعتبار تقديرات السنة الحالية بناءا على مشروع الميزانية للسنتين السابقتين مثلاً،(يامة و بن الشيخ، 2021، ص170) والتي يتم من خلالها وضع التقديرات الأولية ويتم نقل هذا المشروع المعد من قبل أعوان التنفيذ

دور الجباية المحلية في تعزيز استقلال ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة " بلدية تامست ولاية أدرار "

ورئيس البلدية إلى المجلس الشعبي البلدي للتصويت، وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون المتعلق بالبلدية، بحيث يكون التصويت عليها قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تطبيقها، ثم تودع لدى السلطة الوصية للمصادقة عليها، ويستمر العمل بالإيرادات والنفقات العادية في السنة المالية حتى غاية المصادقة على الميزانية الجديدة، غير أنه يجب الالتزام بالنفقات وصرفها في حدود الجزء الثاني عشر (12/1) من مبلغ اعتمادات السنة المالية السابقة (بن شعيب، 2012، ص 166).

2-2- الميزانية الإضافية: يتم العمل على تنفيذ الميزانية الأولية حال ملاحظة أعوان التنفيذ أن الاعتمادات المالية المدرجة ضمن الميزانية غير كافية وتقتضي زيادة اعتمادات إضافية جديدة، و يعود سببها عادة إلى سوء التقدير أو طول المدة بين تاريخ وضع الميزانية الأولية والمصادقة عليها، فيقوم أعوان المصالح المالية بإعداد الميزانية الإضافية من خلالها إعادة تصحيح وموازنة نفقات وإيرادات الميزانية الأولية بالزيادة أو بالنقصان نتيجة الاختلال الذي طرأت أثناء تنفيذ الميزانية الأولية بسبب عدم تحصيل الإيرادات المقدرة أو ظهور نفقات جديدة. وبالتالي فهي عبارة عن الميزانية الأولية مضافا إليها التغيرات في الإيرادات والنفقات (بن شعيب، 2012، ص 167).

للإشارة يجب تكون هذه الميزانية (الإضافية) مكاملة للميزانية الأولية، ويتم التصويت عليها قبل 15 جوان من السنة المالية التي تطبق خلالها، ويمتد أجل تنفيذ الميزانية إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية بالنسبة لعمليات التصفية وصرف النفقات، أما بالنسبة لعمليات تحصيل الإيرادات فيتم بتاريخ 31 مارس من السنة الموالية .

2-3- الحساب الإداري: على خلاف الميزانية التي تمثل رؤية مستقبلية توقعية، يُعتبر الحساب الإداري الصورة النهائية الواقعية للإنفاق والإيرادات الفعلية خلال السنة المالية، كما يسجل فيه كل العمليات المالية التي نفذت بناءً على الاعتمادات السابقة في الميزانيات الأولية والإضافية، ويُستخدم لمراجعة مدى تقدم المشاريع والتزامات البلدية، حيث يتضمن هذا الحساب بيانين : الأول يُسمى "الحساب الإداري" يُمسك من طرف البلدية، والثاني "حساب أمين الخزانة" والذي يُمسك من قبل المحاسب البلدي، وبالتالي فهو عبارة عن بيان للنفقات التي صرفت فعلا، والإيرادات إلى حصلت فعلا (يامة و بن الشيخ، 2021 ص 171).

حيث يعد بمثابة الميزانية السنوية الفعلية المنفذة خلال السنة المالية، ويظهر على شكل وثيقتين لهما نفس الحسابات، فالوثيقة التي تمسك من طرف البلدية تسمى الحساب الإداري، أما الوثيقة الأخرى التي تمسك من طرف أمين خزانة البلدية (المحاسب). (يامة و بن الشيخ، 2021، ص 172)

2-1-1- تحليل وتقييم إيرادات الجماعات المحلية (إيرادات ميزانية البلدية):

نظراً لتعدد المسؤوليات التي تقع على عاتق البلدية، يتيح التشريع للجماعات المحلية إمكانية الحصول على موارد مالية تساهم في تعزيز ميزانياتها، وعليه تشمل تلك الموارد مجموع الضرائب والرسوم المحلية المشتركة أو تلك التي حُصص جزء منها لصالح البلدية من الضرائب ذات الطابع المركزي بالإضافة إلى ذلك، تشمل مصادر أخرى مثل الإعانات المقدمة من الصندوق المشترك للجماعات المحلية و المساعدات الممنوحة من طرف الدولة، وكذا القروض الهبات والوصايا.

1- تشخيص مكونات الجباية المحلية : تعد الجباية المحلية المورد الرئيسي في ميزانية الجماعات المحلية وخاصة البلدية، كونها تمثل 3/4 من إيرادات ميزانية البلدية، ولقد حدد القانون المتعلق بالبلدية في مادته 195 و 198 وكذا المرسوم التنفيذي 12-235 الذي يحدد شكل ميزانية البلدية و الموارد المالية من الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الجماعات المحلية، (يامة و بن الشيخ، 2021 ص 173) منها الضرائب المشتركة بين الجماعات المحلية وبين الصندوق المشترك للجماعات المحلية، ومنها الضرائب العائدة للبلدية دون سواها، أو الضرائب المشتركة بينها وبين الدولة.

1-1- الضرائب والرسوم العامة: تهدف إلى تعزيز الإيرادات الذاتية للبلديات من أجل تمكينها من القيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة إليها، وقد حدد القانون الجبائي ضمن إطار الجباية المحلية، مجموعة من الضرائب والرسوم تُخصّص للبلديات بشكل كامل فيما يلي أبرز هذه الرسوم: (بليلة، 2018، ص13)

أ- الرسم العقاري (La Taxe Foncière): يُفرض هذا الرسم على الأملاك المبنية وغير المبنية الواقعة ضمن نطاق البلدية المعنية. يعتبر من المصادر المالية الأساسية التي تعود بالنفع على مستوى البلدية لسهولة تحديد وعائمه وجمعه. تُحسب قيمة الرسم بناءً على القيمة التجارية السنوية أو قيمة الممتلكات العقارية، وكذلك قيمة الأراضي فقط. وقد أُسس هذا الرسم بموجب الأمر رقم 67-83، ثم تم تعديله عبر المادة 43 من قانون 25-91 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 (بليلة، 2018، ص13).

ب- الرسم التطهيري (Taxe d'assainissement): هو عبارة عن رسم مباشر يُدفع سنوياً ويُجمع لصالح البلديات مقابل خدمات جمع القمامة، وبناءً على المادة 263 من قانون المالية لعام 1994، يُفرض الرسم لصالح البلديات التي تتوفر فيها خدمات جمع القمامات المنزلية، حيث يُطبق هذا الرسم بشكل سنوي على كل مسكن أو ممتلكات مبنية تقع داخل البلديات المستفيدة من هذه الخدمات.

ج- الرسم على الذبح: يُعتبر هذا الرسم غير مباشر ويتم جمعه لصالح البلديات التي تحتوي على مذابح تابعة لها، والتي تتم فيها عمليات الذبح وقد أُسس هذا الرسم منذ سنة 1970 بموجب المادة 110 من الأمر 69/107 الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 1969، ويُحصل عن طريق أمين خزانة البلدية لصالح هذه الجماعات المحلية والبلدية على وجه التحديد.

د- الرسم على السكن: وهو بدوره عبارة عن رسم يُفرض على المباني ذات الطابع السكني والمهني الواقعة ضمن مقر الدائرة الإدارية للبلدية. في بداية تطبيقه، كان هذا الرسم يخص ولايات معينة مثل الجزائر، وهران، قسنطينة، وعنابة، لكن تم توسيعه ليشمل جميع بلديات مقرات الدوائر بموجب قانون المالية لعام 2003. يُحدد مبلغ الرسم السنوي كالتالي 300 - دج للمباني ذات الطابع السكني 1,200 - دج للمباني ذات الطابع المهني يُجمع هذا الرسم من خلال شركة سونلغاز عبر فواتير الكهرباء والغاز، ويُحول إلى البلديات المستفيدة. (بليلة، 2018، ص14)

1-2- الضرائب والرسوم العائدة للبلدية دون سواها: أما بخصوص الرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية بنسبة 100% فقد منح المشرع في بداية الأمر رسمين هما الرسم على النشاط المهني والدفع الجزائي، تقسم فيما بين الجماعات المحلية حسب نسب معينة، إلا أنه مع صدور قانون المالية لسنة 2006 تم إلغاء الدفع الجزائي (ونادي، قرّاش، فروخي 2020، ص44،)

أ- الرسم على النشاط المهني (Taxe sur Activité Professionnelle): يعد هذا الرسم من أهم الضرائب التي تدخل ضمن الموارد الجبائية للجماعات المحلية، كونه يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، كما يعد رسماً على رقم الأعمال أي على مجموع المبيعات من السلع والخدمات، دون احتساب العمليات بين فرع المؤسسة الواحدة، ولقد أحدث الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996، بدلا من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، والرسم على النشاط غير التجاري، المعمول بهما قبل الإصلاحات الجبائية المتعلقة بسنة 1992 (بليلة، 2018، ص15).

و عليه يتحدد معدل الرسم على النشاط المهني حسب المادة نص 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بـ 2% ويفرض على رقم الأعمال المحقق، كما توزع حصيلته على الجماعات المحلية حسب الاحتياجات.

-3

دراسة تحليلية لتطور الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة بلدية تامست ولاية أدرار خلال الفترة من 2021-2024).

-بطاقة تقنية عن بلدية تامست ولاية أدرار: بلدية تامست التابعة إداريا لدائرة فنوغيل بولاية أدرار تقع جنوب غرب القطر الجزائري، كما تضم 11 قصرا موزعا على كتلتين هما قصر حمر و قصر تيطاف ، حيث تحتوي الأولى على

- كتلة حمر وتضم : حمر ، بوعمر، بولحيا، جديد، عنطر، تامالت، تاويرت.

أما الثانية فتحتوي على:

- كتلة تيطاف وتضم : تماسخت، تيطاف، اغيل، اكيس، غرميانو. <https://interieur.gov.dz>

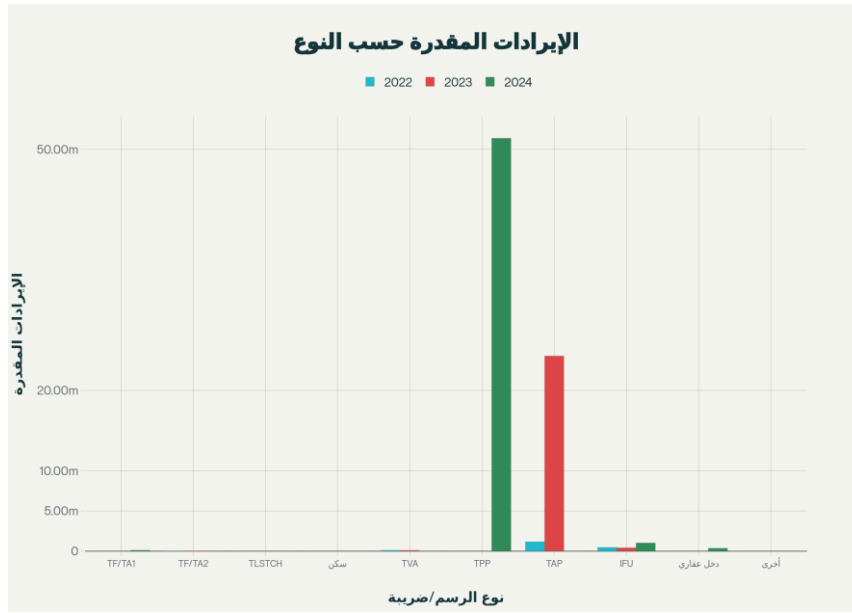
عدد سكانها : يقدر ب 8,266 حسب آخر إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء سنة 2025 .

بعد القيام بتشخيص الإيرادات والضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية، نحاول في هذا المحور دراسة الجدوى من ارتفاع المداخيل الجبائية وتنوعها على واقع التنمية لبلدية تامست خلال الفترة المشار إليها أعلاه بناء على الجداول والبيانات التالية.

نوع الضريبة	تقديرات سنة 2022	تقديرات سنة 2023	تقديرات سنة 2024
الرسم على النشاط المهني (TAP)	1.183.732	24.292.146	/
الرسم العقاري ونقل القمامة (TF:TA)	32.822	49.600	0
الرسم على القيمة المضافة (TVA)	114.908	111.803	120.978
الضريبة على الدخل العقاري 50%	00	00	0
الضريبة الجزائية الوحيدة (IFU)	478.851	421.374	367.210
الرسم المحلي للتضامن (TLSTCH)	/	/	0
الرسم على المنتجات البترولية (TPP)	/	/	377.085
الرسم على السكن	/	/	1.030.596
المجموع	1.810.313	24.874.923	52.895.869

المصدر: المديرية الولائية للضرائب لولاية أدرار

الشكل رقم 01 : جدول بياني لإيرادات بلدية تامست ولاية ادرار من سنة 2022 الى سنة 2024



الجدول انشأ وفق البيانات الصادرة عن مديرية الضرائب لولاية ادرار.

3-1 تحليل النتائج المتعلقة بجدول الإيرادات خلال الفترة 2022-2024

1. تحليل نتائج تقديرات سنة 2022

ما نلاحظه من خلال الجدول أن الرسم على النشاط المهني يشكل الحيز الأكبر من الإيرادات، بينما يشكل الرسم على القيمة المضافة والضريبة الجزافية يمثلان جزءا متوسطا من الإيرادات.

2. تحليل نتائج تقديرات سنة 2023

الملاحظ أن هناك زيادة متباعدة لميزانية 2023 بالمقارنة بتقديرات 2022 تبعا لارتفاع نسبة الرسم على النشاط النهائي باعتباره المصدر الأساسي للإيرادات بأكثر من 24 مليون دج. بالمقابل كان تأثير باقي الإيرادات اقل بكثير مقارنة بالرسم على النشاط المهني. (ملال، 2024، ص9)

3. تحليل نتائج تقديرات سنة 2024

شهدت ميزانية سنة 2024 انتعاشا واضحا وارتفاع كبير جدا في الإيرادات مقارنة بالسنوات السابقة والأمر يعود أساسا الرسم على المنتجات البترولية التي شكلت المصدر الرئيسي للإيرادات كما شكل الرسم السكن الضريبة الجزافية إضافة نوعية واضحة للإيرادات لسنة 2024.

3-2 النتائج العامة للإيرادات:

هناك نمو واضح في إيرادات الميزانية من 2022 الى غاية 2024

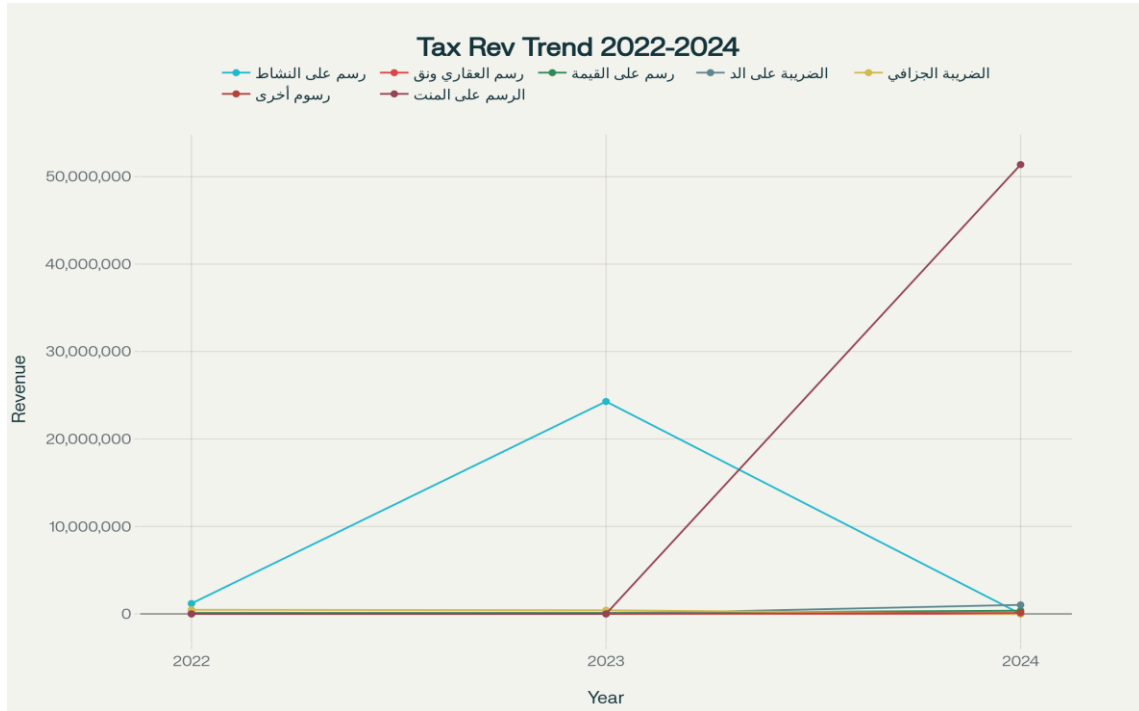
✓ الرسم على النشاط المهني (TAP) يعد المصدر الرئيسي للإيرادات في سنة 2022 و 2023.

✓ الرسم على المنتجات البترولية (TPP) شكل المصدر الأكبر للإيرادات في سنة 2024 .

دور الجباية المحلية في تعزيز استقلال ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة " بلدية تامست ولاية أدرار"

✓ بالنسبة لمستوى الإيرادات من الضرائب الأخرى مثل الرسم على القيمة المضافة، الضريبة الجزافية، والرسم على السكن تساهم بشكل متباين وبنسب اقل بالمقارنة مع المصادر الأساسية للإيرادات.

الشكل(02): التحليل البياني لتقديرات الإيرادات الجبائية بلدية تامست ولاية أدرار



المصدر : <https://ppl-ai-code-interpreter-files.s3.amazonaws.com/web>

تحليل النتائج البيانية:

الملاحظ أن هناك تباين كبير في الإيرادات الجبائية خلال ثلاث سنوات التالية 2024.2023.2022 حسب نوع الضريبة حيث نجد أن الرسم على النشاط المهني (TPP) من مجموع الإيرادات شكلا الحصيلة الأكبر لسنة 2023. أما بخصوص سنة 2024 يظهر بوضوح الوزن الثقيل للرسم على المنتجات البترولية (TPP) من حيث ارتفاع مجموع الإيرادات وهو ما يعكس تعديل هيكل الإيرادات الجبائية بالنظر الى توجه الدولة الجزائرية الى تدعيم البلديات العاجزة عن طريق الجباية البترولية اعتبارا من قانون المالية لسنة 2023. (الديب، 2024 ص140-141-142)

السنة	عدد التصنيفات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	الوسيط	القيمة العليا
2022	7	517.232	712.897	0	114.908	1.810.313
2023	7	7.107.121	11.940.720	0	111.803	24.874.923
2024	7	11.754.640	22.899.910	0	120.978	52.895.869

يظهر من خلال التمثيل البياني أن منحنيات الإيرادات لكل رسم وضريبة، موضحا حجم التغيير من سنة لأخرى و بالخصوص الارتفاع المتباين جدا لبعض الفئات من الرسوم خلال سنة 2023 و 2024 باعتبارها السنتين اللتان شهدت الجباية المحلية لبلدية تامست ارتفاع ملحوظا مقارنة مع السنوات الفارطة و هذا راجع بالأساس الى انتعاش الجباية المتعلقة بالرسم على النشاط المهني لسنة 2023 و ظهور الجباية البترولية في ميزانية 2024. (ملال، 2024 ص11)

3-3 تأثير الضرائب على الميزانية العامة:

تشكل الضرائب العامة دورا محوريا في تمويل الإنفاق البلدي والخدمات الأساسية التي تقدمها، ويظهر ذلك من خلال البيانات الموضحة في السنوات 2022.2023.2024 لبلدية تامست ولاية أدرار.

3-1 دور الضرائب في تمويل الميزانية

المصدر الرئيسي للإيرادات: معظم الإيرادات التي تمول الميزانية العامة مصدرها الرسوم والضرائب، حيث سجلت الضرائب نموا كبيرا من سنة لأخرى 1.810.313 دج في سنة 2022، مقابل 52.895.869 دج في سنة 2024.

- **تنوع المصادر:** لاشك أن الضرائب تختلف اختلافا كبيرا عن الرسم المتعلق بالنشاط المهني على الضريبة الجزافية والوحيدة، و كذا الرسم على المنتجات البترولية والرسم العقاري وكذا الرسم المضاف على السكن، وهو ما يعطي تنوع في موارد الميزانية ويقلل من مخاطر الاعتماد على مصدر واحد للجماعات المحلية.

3-2 التحليل الكمي للتأثير

- **من حيث الزيادة في حجم الميزانية:** نلاحظ إجمالا زيادة معتبرة في الإيرادات الضريبية في ميزانية 2023 و 2024، حيث قفر المجموع أقل من 2 مليون دج في 2022 الى حوالي 25 مليون دج 2023 ثم قفز في سنة 2024 الى أكثر من 52 مليون دج ، وهو ما يساهم في توسيع البرامج والخدمات المقدمة على مستوى بلدية تامست وكذا تحسين البنى التحتية وتلبية احتياجات سكان البلدية.

3-3 أهمية الضرائب القطاعية: لاشك أن بروز الرسم على المنتجات البترولية في 2024 أدى بشكل واضح الى زيادة الإيرادات الخاصة ببلدية تامست ولاية ادرار ، وإذا استمر على هذا النحو في السنوات المقبلة قد تشهد بلدية تامست نمو ميزانياتي كبير بشرط أن يكون هناك مخصص واضح للسياسة العامة للبلدية وكذا ترشيد النفقات.

التأثير النوعي: ويظهر أثره من خلال ما يلي:

- **الاستقلال المالي:** يساهم ارتفاع الإيرادات الضريبية في تعزيز استقلالية البلديات وقدرتها على تسير المشاريع دون انتظار الدعم المركزي.
- **تحسين مستوى الخدمات:** كلما زادت إيرادات الضرائب زاد مخصص الإنفاق على مشاريع متنوعة مثل الخدمات الصحية، تحسين مستوى التعليم، وكذا مشاريع المحافظة على البيئة والنظافة وغيرها من الخدمات الأساسية.
- **التوازن المالي:** كلما كان مصدر الضرائب مستقرا ومتنوع وجيد من حيث التحصيل، كلما ساهم ذلك في خلق توازن مالي، وابتعدت البلدية على شبح العجز المالي المؤدي الى الاقتراض الخارجي.

4- تقييم واقع الجباية المحلية في الجزائر بشكل عام من حيث العوائق والحلول.

4-1 عوائق الجباية المحلية في الجزائر وآليات معالجتها.

سبق وأشرنا سلفا أن معظم البلديات في الجزائر تعاني عجزا ماليا رهيبا والعدد في تصاعد من سنة الى أخرى حيث تشير الإحصائيات لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الى وجود 1200 بلدية عاجزة من أصل 1541 بلدية. وما لاشك فيه أن هذا العجز المالي الذي تعاني منه البلديات يعرّى في جانب كبير منه إلى الاضطرابات الكبيرة التي تشهدها الجباية المحلية

تواجه معظم الجماعات المحلية في الجزائر عجزًا ماليًا متزايدًا نتيجة عدم كفاية الجباية على المستوى المحلي، وهو ما ينعكس سلبيًا على قدرتها في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا السياق اتجهت عديد الدول على غرار الجزائر إلى تبني مخططات واضحة تهدف إلى تعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية، وذلك خلال دعم الخدمات العمومية وإنشاء مشاريع تنمية، مع اللجوء إلى مصادر بديلة لسد العجز المالي على المستوى المحلي (بليلة، 2018، ص 22)

بالرغم من كل تلك المبادرات فإن الجماعات المحلية لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإعانات السلطوية المركزية وذلك راجع لعدة عوامل أبرزها عدم التناسب بين حجم الصلاحيات المنقولة إليها وبين الإيرادات التي يحددها القانون. فهناك علاقة عكسية بين توسع اختصاصات الجماعات المحلية وضعف التحويلات المالية الموجهة لها، إلى جانب محدودية تطور الأوعية الجبائية المحلية (بليلة، 2018، ص 23)

كما يُعد أبرز العوائق التي تُكرّس هذا الاعتماد هو احتكار السلطة المركزية لصلاحيات فرض الضرائب والرسوم، مما يُضعف قدرة الجماعات المحلية على تصميم نظام جبائي محلي يتماشى مع خصوصياتها الجغرافية والاقتصادية. فغياب معيار واضح لتحديد الجباية المحلية يُعد من أبرز الإشكالات التي تواجهها الجماعات المحلية في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك فإن الجماعات المحلية لا تملك صلاحية استحداث أو تعديل الضرائب والرسوم عبر مداولاتها المحلية، إذ تخضع جميع القرارات ذات الطابع المالي لنظام مركزي صارم، ما يجعل الدولة الجهة الوحيدة المخولة لتمويل الجماعات المحلية، سواء بشكل مباشر أو عبر الخزينة العمومية (العروي، 2011، ص 12)

هذا ورغم تعدد الإيرادات الجبائية المحلية، إلا أنها تبقى غير كافية لتحقيق التنمية لسببين رئيسيين: أولاً غياب معيار واضح وموضوعي لتوزيع حصيلة الجباية؛ وثانياً احتكار السلطة المركزية بالضرائب الأكثر إنتاجية، مثل ضرائب الشركات البترولية التي تُوجّه إلى العاصمة بدلاً من المناطق المنتجة.

4-2- إشكالات النظام الجبائي المحلي:

يمكن تلخيص أبرز إشكالات الجباية المحلية كما يلي: (بليلة، 2018، ص 22-24)

- **مركزية التشريع الضريبي:** يتم إسحاثات وتعديل الضرائب والرسوم على المستوى المركزي، مما يُقضي تماماً عن المبادرات المحلية ويُضعف قدرة الجماعات على تمويل نفقاتها.
- **سلطة تحديد الوعاء الضريبي:** لا يمكن أن تتمتع الجماعات المحلية بأي حرية في تحديد الأوعية الضريبية، إذ تُحدد الدولة جميع أنواع الضرائب وأوعيتها سلفاً وبقرار مركزي
- **سلطة تقدير معدل الضريبة:** بالسبة لمعدلات الضرائب والرسوم فهي تخضع لتحديد مركزي، ضمن حدود دنيا وعليا.

- **جهة التحصيل** : تشرف الدولة بنفسها على عملية التحصيل والتوزيع، بينما تملك البلديات صلاحية تحصيل بعض الرسوم مقابل خدمات محددة.
- **تقسيم الضرائب** : تحدد الدولة نسبة توزيع حصيلة الضرائب، وتشرف على إدارة الصندوق المشترك للجماعات المحلية، غالبًا يتم ذلك وفق شروط صارمة حول كيفية استخدام الإعانات.

4-3-آليات معالجة معوقات الجباية لتحقيق التنمية المستدامة

تسعى الدولة الجزائرية إلى تعزيز قدرة الجماعات المحلية على تعبئة مواردها الذاتية وتقليل الاعتماد على الإعانات المركزية، من خلال تحفيز المواطنين على المساهمة في تمويل المشاريع المحلية، سواء عبر الاشتراك الطوعي أو الالتزام بدفع الضرائب والرسوم المستحقة. كما أن تحقيق هذا الهدف يتطلب إرادة سياسية حقيقية تدعم إصلاحات قانونية تضمن التوازن في النظام الجبائي المحلي (أكرم، 2006، ص40).

إن تطوير نظام المالية المحلية لا يخدم الجماعات المحلية بحد ذاتها، بل يُعد دعماً فعلياً للسلطة المركزية، إذ يُساهم في تحقيق التوازن بين التخطيط المركزي وتقديم الخدمات على المستوى المحلي (أكرم، 2006، ص41-43).

ويبدو أن الضمان الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة يتمثل في الإسراع بتبني إصلاح حقيقي للنظام اللامركزي، بما يفتح المجال أمام إصلاحات جبائية ومؤسسية تُعزز الديمقراطية المحلية، وتمنح المنتخبين المحليين صلاحيات أكبر ومسؤوليات حقيقية في تسيير شؤونهم على المستوى المحلي.

4-4الحلول المقترحة:

من أبرز الحلول العملية المقترحة:

- تكوين الموارد البشرية المحلية وإنشاء هيئة بلدية مختصة بالتحصيل الجبائي.
- تحسين بيئة الاستثمار المحلي، خاصة في مجال العقار الصناعي والتحفيزات.
- مسح الديون المتراكمة على الجماعات المحلية.
- تعزيز التعاون بين المصالح الضريبية والجماعات المحلية.
- أما مقترحات المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان فتشمل:
- مراجعة شاملة لنمط تسيير الجماعات المحلية.
- إصلاحات تمس الجوانب المالية، الجبائية، المؤسسية، القانونية، والإجرائية.
- إعادة هيكلة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتعلقة بالجباية المحلية نستخلص أن الضرائب والرسوم تشكل عنصر حاسم في بناء وتطوير الميزانية العامة لكل بلدية، وأن كل تطور إيجابي في جبائيتها ينعكس مباشرة على قدرة البلدية في تلبية احتياجات مواطنيها. والعكس صحيح.

كما ينعكس التغير في هيكلة الضرائب بالحذف والإدخال على حجم الميزانية وكفاءتها من توفير خدمات أفضل واستدامة، مثالية لمواطنيها. ما لاحظناه من خلال تحليل الإيرادات الضريبية لبلدية تامست ولاية ادرار للأعوام 2022. 2023. 2024 والتي تعد من البلديات العاجزة من مجموع بلديات ادرار والتي لا تحتوي على شركات بترولية ومنشآت صناعية على رقعته

دور الجباية المحلية في تعزيز استقلال ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة " بلدية تامست ولاية أدرار "

الجغرافية وعلى غرار باقي البلديات التي على شاكلتها تمثل فيها الضرائب والرسوم المحلية العامل الرئيسي لتعزيز ميزانية الجماعات المحلية. حيث من الواضح أن النمو في تحصيل الموارد الضريبية خلال السنوات المستهدفة في الدراسة مكن البلدية من تطوير خدماتها وتحسين قدرتها على تلبية حاجيات السكان الأساسية بالنظر الى الأرقام لا باعتبار واقع البلدية من حيث جودة التسيير. كما أظهرت البيانات أهمية تنوع مصادر الوعاء الضريبي من اجل تعزيز التوازن المالي للجماعات المحلية وتحقيق الاستقلال المالي على المستوى المحلي.

يمكن أن نقف في نهاية هذه الدراسة على مجموعة النتائج والتوصيات نورها على الشكل التالي:

النتائج:

- ✓ أن التنوع في مصادر الدخل للجماعات المحلية من شأنه أن يعزز من وضعيتها المالية واستقرارها الميزناتي من حيث تنفيذ أهدافها ومخططاتها التنموية على المستوى المحلي دون انتظار الإعانات الموجهة من طرف السلطة المركزية.
- ✓ يشكل استقرار المصادر الجبائية ديمومة التنمية المحلية من خلال إتاحة فرصة أكبر لتنفيذ مختلف الأهداف المسطرة من طرف الجماعات المحلية على المدى المتوسط والبعيد المدى، وتذبذبها من شأنه أن يزول معه بعض البرامج الإستراتيجية وقد يمس حتى ببعض الخدمات الحيوية مثل تغطية نفقات نظافة المحيط جودة التعليم .. الخ.
- ✓ أهمية تحديث النظام الجبائي يعد أمراً مهماً لتحسين أنظمة التحصيل الضريبي و ديمومتها لمواكبة التغيرات في حجم الاقتصاد المحلي.

- ✓ زيادة الإيرادات البترولية ساهم في رفع حجم الميزانية بشكل جوهري مما ضاعف من مرونة الموارد المالية للبلدية.

➤ التوصيات:

- ضرورة تعزيز رقمنة إدارة الضرائب والاستثمار في المجال الرقمي بما يتلائم وتسهيل عمليات التحصيل الضريبي وكذا تخفيض نسبة الأخطاء وزيادة الشفافية.
- تطوير الجانب التوعوي الضريبي من خلال حملات إعلامية من شأنها رفع الوعي الوطني والمجتمعي بأهمية دفع الضرائب وأثرها المباشر على الخدمات الموجهة لهم.
- تنوع مصادر الإيرادات عن طريق جلب وتشجيع الاستثمار وكذا توسيع قاعدة مقدمي الضرائب عن طريق تدابير تحفيزية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز آليات الرقابة والمتابعة عن طريق اعتماد طرق حديثة لذلك للقضاء على التهرب الضريبي وضمان استدامة الموارد الضريبية.

- توجيه الاستثمار نحو دعم البنية التحتية كالتعليم والصحة والتطوير الشامل لمختلف الخدمات المقدمة للسكان.
- إدراج أساليب تحصيل جديدة عن طريق استحداث رسوم جديدة تنسجم مع واقع الأنشطة الاقتصادية المحلية دون إثقال كاهن المواطنين بها.

المصادر والمراجع:

- اكرم عبد القيوم. (2006). الحركات الاجتماعية في مصر، الجزائر، تونس، مركز البحوث العربية، الاردن. القاهرة، مصر.
- بعلي محمد الصغير،. (2013). قانون الادارة المحلية. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
- بليلة لحبيب. (2018). تقييم واقع الجباية المحلية في الجزائر الاختلالات والحلول. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، 2 (3)، 13.
- بن الديب مختار. (2024). دور الجباية المحلية في تعزيز القدرات المالية للجماعات المحلية " دراسة حالة بلدية السحالة للفترة 2018-2022". مجلة دراسات جبائية ، 12 (2)، 140.
- بن شعيب نصر الدين، 2012، الجماعات المحلية الاقليمية ومفارقات التنمية في الجزائر، مجلة الباحث، 162.
- العروي عبد الله. (2011). مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.
- عودة المعاني، أيمن. (2010). الادارة المحلية، دار وائل للنشر (المجلد 1). عمان، الاردن.
- الفيلات حمدي سليمان،. (2010). الادارة المحلية. دار وائل للنشر عمان، الاردن.
- قاسم جعفر أنس،. (1988). اسس التنظيم الاداري والادارة المحلية بالجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- ملال محمد. (2024). اهمية اصلاح الجباية المحلية كخيار استراتيجي لتحقيق متطلبات التنمية المحلية في الجزائر " دراسة حالة بلدية تيسمسيلت للفترة 2018-2021". مجلة دراسات جبائية ، 12 (2)، 9.
- يامة ابراهيم ، و بن الشيخ عبد الباسط. (2021). النظام القانوني لمالية البلدية في التشريع الجزائري. دفاتر السياسة والقانون ، 13 (1).
- ونادي رشيد وقراش محمد م وفروخي وامين (2020) .مكونات الميزانية المحلية للبلديات الجزائرية .مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية . (1) 11 .

المواقع الالكترونية:

- <https://interieur.gov.dz>
- [https://ppl-ai-code-interpreter-files.s3.amazonaws.com/web /](https://ppl-ai-code-interpreter-files.s3.amazonaws.com/web/)
- <https://www.el.Massa.comz> lincx PHP comporté k 2lilt 52348